ترينـدز للبحوث والاستـشـارات
مكتب فرنسا الافتراضي
TRENDS

أبريل
2026

رؤى
فرانكوفونية
Visions Francophones

العدد 10

انضم إلينا
JOIN US

رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرنكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسرًا يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.

VISIONS FRANCOPHONES

مقدمة

يصدر هذا العدد في لحظة تاريخية تتسم بتسارع غير مسبوق في التحولات العلمية والتكنولوجية، وتزايد حدة التنافس الجيوسياسي، وإعادة تشكيل عميقة لمفاهيم السيادة، والهوية، والشرعية في النظام الدولي. ولم يعد بالإمكان فهم هذه التحولات من خلال أدوات التحليل التقليدية التي تفصل بين مجالات المعرفة، بل أصبح من الضروري اعتماد مقاربات تركيبية تأخذ في الحسبان تداخل البيولوجي بالسياسي، والاقتصادي بالرمزي، والتقني بالاجتماعي. وفي هذا السياق، يطرح هذا العدد إشكالية مركزية تتمثل في العلاقة المتغيرة بين المعرفة والسلطة، ليس فقط بوصفها علاقة تأثير متبادل، بل كمنظومة اندماجية تتشكل داخلها أنماط جديدة من القوة.

لقد شهد العالم، خلال العقود الأخيرة انتقالًا نوعيًّا من اقتصاد يقوم على الموارد المادية إلى اقتصاد معرفي، تصبح فيه البياناتُ والخوارزمياتُ والمعلوماتُ العلمية مواردَ استراتيجية ذات قيمة عالية. غير أن هذا التحول لم يقتصر على المجال الاقتصادي، بل امتد ليشمل البنية العميقة للسلطة، حيث لم تعد القوة تُقاس فقط بالقدرة على السيطرة على الأرض أو الموارد، بل بالقدرة كذلك على إنتاج المعرفة، والتحكم في تدفقها، وتوجيه استخدامها. ومن هنا، فإننا نعيش فيما يمكن تسميته بـ"عصر التمفصل بين الإبستمولوجيا والجيوسياسة"، حيث تصبح المعرفة نفسها ساحة للصراع، وأداة لإعادة تشكيل موازين القوى.

في هذا الإطار، يأتي الملف الأول حول الحمض النووي بين العلم والسلطة ليكشف عن أحد أكثر تجليات هذا التحول عمقًا، حيث لم يعد الجينوم مجرد موضوع للبحث البيولوجي، بل أصبح مجالًا تتقاطع فيه أسئلة الهوية، والتكنولوجيا، والأخلاق، والسيادة. فالتقدم في علوم الجينوم، وخاصة في مجالات مثل الإبجينوم والهندسة الجينية، لم يقتصر على

VISIONS FRANCOPHONES

توسيع معرفتنا بالحياة، بل أتاح إمكانية التدخل المباشر في بنيتها، مما يضع الإنسان في موقع غير مسبوق، بوصفه فاعلًا قادرًا على "إعادة كتابة الحياة". هذا التحول يعيد طرح أسئلة إبستمولوجية حول طبيعة المعرفة العلمية وحدودها، كما يثير إشكاليات سياسية تتعلق بمن يمتلك هذه المعرفة، وكيف تُستخدم، ولأي غايات.

وفي هذا السياق، يتحول الحمض النووي إلى مورد استراتيجي، وإلى شكل جديد من أشكال "السلطة الحيوية"، حيث تصبح البيانات الجينية جزءًا من بنية القوة، سواء في المجال الطبي أو الأمني أو الاقتصادي. فالدول التي تمتلك قواعد بيانات جينية واسعة، وتطور قدرات تحليلية متقدمة تكتسب موقعًا متقدمًا في نظام عالمي جديد، يمكن وصفه بأنه يقوم جزئيًّا على "السيادة الجينية". ومن هنا، فإن دراسة الحمض النووي لم تعد مجرد مسألة علمية، بل أصبحت مدخلًا لفهم تحولات أوسع تمس العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا، وبين المعرفة والسلطة.

أما الملف الثاني، وهو الضرائب كأداة قوة في النظام الدولي، فيكشف عن تحول موازٍ في المجال الاقتصادي، حيث لم تعد الأدوات المالية محايدة أو تقنية، بل أصبحت جزءًا من الاستراتيجيات الجيوسياسية للدول. ففي ظل العولمة، وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات، وتنامي الاقتصاد الرقمي، فقدت الضريبة طابعها التقليدي المرتبط بالسيادة الوطنية المغلقة، لتتحول إلى أداة تنافسية تُستخدم لإعادة توزيع النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، بل وفرض ضغوط غير مباشرة على الفاعلين الدوليين.

ويُظهر هذا الملف أن النظام الضريبي العالمي يشهد حالة من "اللاإنظام البنيوي"، إذ تتراجع قدرة المؤسسات الدولية على تنظيمه، في مقابل تصاعد منطق المنافسة بين الدول. فالتنافس الضريبي، والملاذات المالية، واستراتيجيات تحويل الأرباح، ليست مجرد ظواهر تقنية، بل تعبير عن اختلالات أعمق في حوكمة الاقتصاد العالمي. كما أن محاولات الإصلاح، مثل مشروع الحد الأدنى الضريبي العالمي، تكشف عن التوتر المستمر بين منطق السيادة الوطنية ومنطق التنسيق الدولي. ومن هنا، فإن الضريبة لا تصبح أداة لفهم الاقتصاد فقط، بل أيضًا لفهم طبيعة النظام الدولي، وحدود قدرته على التنظيم والتوازن.

في المقابل، يقدم الملف الثالث، حول السردية الحضارية الصينية، بُعدًا مختلفًا لتحليل العلاقة بين المعرفة والسلطة، من خلال التركيز على البُعدَين الرمزي والخطابي. فالصين، في سعيها لإعادة تموضعها في النظام الدولي، لا تعتمد على قوتها الاقتصادية أو العسكرية فقط، بل تعمل أيضًا على إنتاج خطاب حضاري بديل، يعيد تعريف مفاهيم؛ مثل السيادة، والتنمية، والشرعية السياسية. ومن خلال هذا الخطاب، تدخل الصين في صراع على مستوى المعاني، حيث يصبح إنتاج السرديات أداة مركزية في المنافسة الدولية.

ويكشف هذا الملف أن العالم يتجه نحو مرحلة من "تعدد السرديات"، حيث لم يعد هناك نموذج واحد مهيمن، بل مجموعة من النماذج المتنافسة التي تسعى لفرض رؤاها الخاصة. وفي هذا السياق، يتحول الخطاب الحضاري إلى أداة قوة ناعمة، تُستخدم لتعزيز التماسك الداخلي، وكسب الشرعية الدولية، وبناء تحالفات جديدة، خاصة في الجنوب العالمي. ومن هنا، فإن الصراع الدولي لم يعد مقصورًا على المصالح المادية، بل امتد إلى مستوى أعمق يتعلق بتعريف العالم ذاته، وتحديد معاييره وقيمه.

ما يجمع بين هذه الملفات الثلاثة -رغم اختلاف مجالاتها- أنها تكشف عن تحول بنيوي في طبيعة القوة في العالم المعاصر. فالقوة لم تعد أحادية البُعد، بل أصبحت متعددة المستويات؛ إذ تشمل: البيولوجي، والاقتصادي، والرمزي، والتقني. كما أن الحدود بين هذه المستويات أصبحت أكثر سيولة، حيث تتداخل المعرفة مع السلطة، والتكنولوجيا مع السياسة، والاقتصاد مع الخطاب، ضمن منظومات معقدة يصعب تفكيكها باستخدام أدوات تحليل تقليدية.

كما يعكس هذا العدد قناعة منهجية بأن فهم هذه التحولات يتطلب تجاوز المقاربات الأحادية، واعتماد منظور متعدد التخصصات، يجمع بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية. فالقضايا المرتبطة بالجينوم، أو بالسياسات الضريبية، أو بالسرديات

الحضارية، ليست منفصلة بل تعبيرات مختلفة عن تحولات أعمق تمَسُّ بنية النظام العالمي، وطبيعة العلاقة بين الإنسان والمعرفة. ومن هنا، فإن هذا العدد لا يقدم فقط تحليلات موضوعية، وإنما يسعى لبناء إطار فكري يسمح بربط هذه القضايا ضمن رؤية متكاملة.

وعلى هذا الأساس، يمكن قراءة هذا العدد بوصفه محاولة لإعادة تأطير النقاش حول المعرفة، من كونها أداة تفسير إلى كونها عنصرًا فاعلًا في تشكيل الواقع. فالمعرفة في عالم اليوم ليست مجرد انعكاس للعالم، بل أصبحت جزءًا من بنيته، وأداة لإعادة إنتاجه. وهذا ما يطرح تحديات كبرى تتعلق بكيفية تنظيم هذه المعرفة، وضمان عدالتها، وتوجيهها بما يخدم الإنسان، بدل أن تتحول إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة.

في ضوء ذلك، يطرح هذا العدد سؤالَيْن مركزيَّين يتجاوزان موضوعاته المختلفة: الأول، كيف يمكن بناء توازن جديد بين التقدم العلمي والتكنولوجي من جهة، والقيم الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى؟ والثاني، كيف يمكن ضمان أن تظل المعرفة أداة للتحرر، لا وسيلة للهيمنة؟ إن الإجابة عن هذين السؤالين ليست سهلة، لكنها تظل ضرورية لفهم العالم المعاصر، واستشراف مساراته المستقبلية.

وفي النهاية، فإن هذا العدد يدعو إلى قراءة العالم من خلال عدسة جديدة، ترى في المعرفة ليس فقط مصدرًا للفهم، بل أيضًا ساحة للصراع، وأداة لإعادة تشكيل الواقع. ومن هنا، فإن فهم تحولات المعرفة هو -في جوهره- فهم لتحولات القوة، ولمستقبل النظام الدولي في زمن تتقاطع فيه الحدود بين العلم والسياسة، وبين الإنسان والتكنولوجيا، بشكل غير مسبوق.

دوريات / مجلات

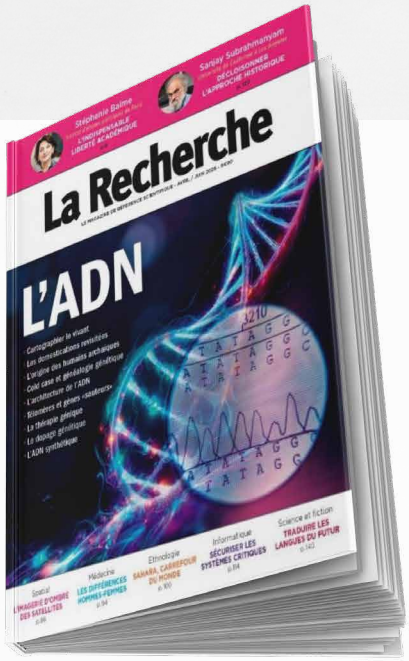

الحمض النووي بين العلم والسلطة
نحو قراءة إبستمولوجية متعددة الأبعاد لما بعد الحتمية الجينية

مقدمة:

لم يعد الحمض النووي مجرد جزيء بيولوجي يحمل الشيفرة الوراثية، وإنما تحول في الوعي العام إلى استعارة قوية للهوية والثبات، حيث يُستخدم للتعبير عما هو "متجذر" في الفرد أو الجماعة، وكأنه مستودع نهائي للحقيقة الشخصية أو الثقافية. هذا التوظيف الرمزي، الذي انتشر في الخطابَين الإعلامي والسياسي وحتى الخطاب اليومي، يعكس ميلًا بشريًّا نحو تبسيط التعقيد البيولوجي وتحويله إلى سرديات جاهزة حول الأصل والانتماء والاستمرارية. غير أن هذا التصور الاختزالي يتعارض بعمق مع ما تكشفه الأبحاث الحديثة في علوم الجينوم والبيولوجيا الجزيئية، التي أظهرت أن الحمض النووي ليس نصًا مغلقًا أو قدرًا محتومًا، وإنما هو نظام مفتوح وديناميكيّ، تتحدد وظائفه وتعبيراته من خلال تفاعلات معقدة مع البيئة، وأنماط العيش، والسياقات الاجتماعية، والثقافية.

لقد بيّنت الدراسات المعاصرة أن ما نعتبره "برنامجًا وراثيًّا" ليس سوى جزء من منظومة أوسع، إذ يؤدي كلٌّ من الآليات الإبجينية والتنظيم الثلاثي الأبعاد للكروموسومات والتفاعلات الجزيئية الدقيقة دورًا حاسمًا في تحديد كيفية اشتغال الجينات. وبذلك، لم يعد ممكنًا الحديث عن علاقة خطية بين الجين والصفة، بل عن شبكة من العلاقات المتداخلة، التي تجعل الهوية البيولوجية نفسها نتاجًا لعمليات مستمرة من التفاعل والتكيّف. هذا التحول المعرفي لا يقتصر على إعادة تعريف البيولوجيا، بل يمتد ليطال تصوراتنا عن الإنسان، والاختلاف، والقدرة، وحتى المسؤولية الفردية.

في هذا السياق، يظهر توتر بنيوي بين مستويين من الفهم: مستوى ثقافي يميل إلى تثبيت الهوية في بنية جينية صلبة، ومستوى علمي يكشف عن سيولة هذه الهوية وتعقيدها. ومن هنا، يفرض هذا التباين ضرورة إعادة التفكير في موقع الحمض النووي داخل منظومة المعرفة المعاصرة، ليس فقط بوصفه حاملًا للمعلومة، بل ككيان يتقاطع فيه العلمي بالتقني، والبيولوجي بالاجتماعي، والمعرفي بالسياسي. فالحمض النووي لم يعد مجرد موضوع للبحث، بل أصبح أيضًا أداة لإنتاج المعرفة، ووسيطًا لإعادة تشكيلها، ومصدرًا متزايد الأهمية للسلطة في مجالات متعددة.

وعليه، فإن مقاربة الحمض النووي اليوم تتطلب انتقالًا من قراءة اختزالية قائمة على الحتمية الجينية إلى قراءة إبستمولوجية متعددة الأبعاد، تأخذ في الحسبان تعقيد البنية الجينومية، وتعدد مستويات تنظيمها، وانخراطها في شبكات أوسع من المعاني والممارسات. فبينما يَعِدُ التقدم الجينومي بإمكانات هائلة في الطب والبيئة والتكنولوجيا، فإنه في الوقت ذاته يطرح أسئلة عميقة حول حدود المعرفة، وأخلاقيات استخدامها، وشروط توزيعها داخل المجتمعات. ومن هذا المنطلق، تصبح دراسة الحمض النووي مدخلًا لفهم تحولات أوسع تمس العلاقة بين العلم والمجتمع، وبين المعرفة والسلطة، في عالم يتجه نحو إعادة تعريف ذاته من داخل بنيته البيولوجية.

تفكيك الحتمية الجينية.. نحو فهم ديناميكي للهوية البيولوجية

أسهمت التطورات المتسارعة في علم الإبجينوم والتنظيم الجيني في إحداث تحول إبستمولوجي عميق داخل البيولوجيا المعاصرة، تمثل أساسًا في تقويض فكرة الحتمية الجينية التي هيمنت طويلًا على تفسير الظواهر الحياتية والإنسانية. فبعد أن كان يُنظر إلى الجين بوصفه وحدة مستقلة تحدد بشكل مباشر ونهائي خصائص الفرد، أصبح يُفهم اليوم كعنصر ضمن شبكة معقدة من التفاعلات، حيث تتداخل المستويات الجزيئية مع العوامل البيئية والاجتماعية والثقافية. هذا التحول لا يقتصر على تعديل في التفاصيل العلمية، بل يمس جوهر تصورنا للعلاقة بين الكائن الحي ومحيطه، ويعيد صياغة مفهوم الهوية البيولوجية ذاته.

لقد كشفت الدراسات الإبجينية أن التعبير الجيني لا يعتمد فقط على تسلسل الحمض النووي، بل يتأثر بشكل عميق بعوامل خارجية، مثل التغذية والضغط النفسي والتعرُّض للملوثات وأنماط الحياة المختلفة. كما أظهرت تلك الدراسات أن هذه التأثيرات يمكن أن تترك بصمات طويلة الأمد على الجينوم، بل وقد تنتقل أحيانًا عبر الأجيال؛ ما يفتح المجال أمام فهم جديد للوراثة يتجاوز النموذج الكلاسيكي. وفي هذا السياق، لم يعد بالإمكان اختزال الإنسان في شيفرته الجينية، بل أصبح يُنظر إليه ككائن تتشكل خصائصه من خلال تفاعل دائم بين ما هو بيولوجي وما هو سياقي.

من جهة أخرى، أسهمت الأبحاث حول التنظيم الثلاثي الأبعاد للجينوم في إبراز أن الجينات لا تعمل في عزلة، بل ضمن بنية مكانية معقَّدة داخل النواة الخَلَويَّة، حيث تؤثر مواقعها وتفاعلاتها مع عناصر تنظيمية أخرى في طريقة اشتغالها. هذا التنظيم الديناميكي يعزز فكرة أن الجينوم ليس مجرد "نص" ثابت، وإنما هو "فضاء تفاعلي" يتغير باستمرار وفق احتياجات الخلية والظروف المحيطة بها. ومن ثم، فإن الهوية البيولوجية لا تُفهم بوصفها حالة نهائية، بل كمسار متغير يتشكل عبر الزمن.

في ضوء ذلك، تتحول الهوية البيولوجية من معطى جوهري ثابت إلى عملية مستمرة من التكوّن، إذ تؤدي البيئة دورًا فاعلًا في توجيه مسارات التعبير الجيني. وهذا التحول يعيد فتح النقاش حول العلاقة التقليدية بين "الطبيعة" و"التنشئة"، ليكشف أنها ليست علاقة تعارض، بل علاقة تداخل عميق يصعب فصلهما ضمنه. فالإنسان -وفق هذا المنظور- ليس نتاج جيناته وحدها، ولا مجرد انعكاس لبيئته، وإنما هو نتيجة تفاعل مستمر بينهما ضمن منظومة معقدة ومتغيرة.

إن هذا التفكيك للحتمية الجينية يحمل أيضًا أبعادًا فلسفية واجتماعية مهمة، إذ يُضعِف من التصورات التي تربط الاختلافات الفردية أو الجماعية بأسس بيولوجية صلبة، ويفتح المجال أمام مقاربات أكثر مرونة وإنسانية لفهم التنوع البشري. كما يطرح تساؤلات جديدة حول المسؤولية الفردية، والعدالة الصحية، وإمكانات التدخل في المسارات البيولوجية، في ظل تزايد القدرة على التأثير في التعبير الجيني ذاته.

الهندسة الجينومية: من قراءة الحياة إلى إعادة كتابتها

يمثل تطور الهندسة الجينومية أحد أبرز التحولات العلمية في العصر الحديث، إذ انتقل الإنسان من مرحلة قراءة الشيفرة الوراثية إلى مرحلة التدخل المباشر في تعديلها وإعادة تشكيلها. هذا الانتقال لا يعكس فقط تقدمًا تقنيًّا، بل يشير إلى تحول نوعي في موقع الإنسان داخل منظومة المعرفة، من كائن يسعى لفهم الحياة إلى فاعل يمتلك القدرة على إعادة كتابتها وفق أهداف محددة. لقد أصبحت أدوات مثل (كِرِيسْبِر) CRISPR تجسد هذا التحول بوضوح، إذ تتيح إمكانية تعديل الجينات بدقة غير مسبوقة؛ ما يفتح آفاقًا واسعة في مجالات الطب، والزراعة، والبيئة.

هذا التحول يطرح إشكاليات إبستمولوجية عميقة، إذ لم يعد العلم يكتفي بوصف الواقع، بل أصبح يشارك في إنتاجه وتغييره. فالحدود التقليدية بين المعرفة والتطبيق بدأت تتلاشى، ليحل محلها نموذج جديد يقوم على التداخل بين الفهم والتدخل. وفي هذا السياق، يتحول الجينوم من موضوع للبحث إلى مجال للفعل، ومن معطى طبيعي إلى مادة قابلة لإعادة التشكيل. وهذا ما يجعل الهندسة الجينومية ليست مجرد امتداد للبيولوجيا، بل نقطة تحول في علاقتنا بالطبيعة ذاتها.

كما أن هذا التطور يفتح المجال أمام تطبيقات طبية غير مسبوقة، خاصة في علاج الأمراض الوراثية والمستعصية، من خلال تصحيح الطفرات الجينية أو استهداف مسارات بيولوجية محددة. غير أن هذه الإمكانات تصاحبها تحديات كبيرة، تتعلق بسلامة هذه التقنيات، وحدود استخدامها، وفرَضية إساءة توظيفها، سواء في تحسين الصفات البشرية أو في التدخل في التوازنات البيئية. وهنا، يظهر بوضوح أن التقدم العلمي لا يمكن فصله عن أبعاده الأخلاقية والاجتماعية.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن تحويل الحمض النووي إلى أداة للتعديل والتحكُّم يعيد طرح سؤال يتعلق بالسلطة في المجال العلمي؛ إذ مَن يمتلك هذه التكنولوجيا يمتلك قدرة غير مسبوقة على التأثير في الحياة ذاتها. وهذا يثير قضايا تتعلق بالعدالة في الوصول إلى هذه التقنيات، وخطر احتكارها من قبل شركات أو دول معينة، بما قد يؤدي إلى تعميق الفوارق بين المجتمعات. كما يثير جدلًا حول مستقبل الإنسان في ظل إمكانية إعادة تصميم خصائصه البيولوجية.

في هذا الإطار، يمكن القول إن الهندسة الجينومية تمثل لحظة مفصلية في تاريخ العلم، إذ يتقاطع فيها التقدم التقني مع الأسئلة الفلسفية حول حدود التدخل البشري في الطبيعة. فهي تفتح إمكانات هائلة لتحسين الحياة، لكنها في الوقت ذاته تستدعي حذرًا معرفيًّا وأخلاقيًّا؛ لضمان أن يبقى هذا التقدم في خدمة الإنسان، لا أن يتحول إلى أداة لإعادة تشكيله وفق معايير قد تكون محل جدل.

الحمض النووي كمنصة تكنولوجية.. تَجاوُز حدود البيولوجيا

لم يعد الحمض النووي محصورًا ضمن حدوده التقليدية كجزيء بيولوجي يختزن المعلومات الوراثية، بل تحول تدريجيًّا إلى منصة تكنولوجية متعددة الاستخدامات، تتقاطع فيها البيولوجيا مع علوم المعلومات والهندسة والتقنيات الرقمية. هذا التحول يعكس انتقالًا نوعيًّا في فهمنا للحمض النووي، من كونه مادة طبيعية تُدرَس وتُفكك، إلى وسيط يمكن توظيفه وإعادة برمجته ضمن منظومات تقنية معقدة. فالتقدم في تقنيات التخليق الجيني والتسلسل عالي الدقة، إلى جانب تطور الخوارزميات الحيوية bioinformatics، جعلا من الممكن التعامل مع الحمض النووي بوصفه نظامًا معلوماتيًّا قابلًا للتخزين والمعالجة والنقل، على غرار الوسائط الرقمية التقليدية.

في هذا السياق، برزت تطبيقات مبتكرة تعيد تعريف العلاقة بين الحياة والتكنولوجيا، من أبرزها استخدام الحمض النووي كوسيط لتخزين البيانات، إذ يتم ترميز المعلومات الرقمية داخل تسلسلات جينية؛ وهو ما يتيح كثافة تخزين هائلة واستقرارًا طويل الأمد يفوق الوسائط الإلكترونية الحالية. كما ظهرت تقنيات تشخيصية متقدمة تعتمد على تحليل الحمض النووي بشكل مباشر، دون الحاجة إلى إجراءات مخبرية تقليدية؛ الأمر الذي يفتح آفاقًا جديدة في الطب الوقائي والتشخيص المبكر. إلى جانب ذلك، تُستخدم هذه المنصة في تطوير علاجات مُوجَّهَة، تستهدف بدقة المسارات الجزيئية المرتبطة بالأمراض؛ وهو ما يعزز فاعلية التدخلات الطبية ويقلل من آثارها الجانبية.

إن هذا التحول لا يعكس فقط تقدمًا تقنيًّا، بل يشير إلى اندماج متزايد بين البيولوجيا والرقمنة، إذ تصبح الحياة نفسها قابلة للترميز والتحليل ضمن منطق البيانات. وبذلك، يتشكل نموذج جديد من الابتكار يقوم على تحويل الكائنات الحية إلى أنظمة معلوماتية، يمكن فهمها والتدخل فيها باستخدام أدوات رقمية. غير أن هذا التحول يطرح أيضًا تساؤلات عميقة حول حدود هذا التداخل، خاصة فيما يتعلق بإعادة تعريف ما هو "طبيعي" وما هو "مُصطنَع"، في ظل تزايد القدرة على تصميم وتعديل الأنظمة البيولوجية.

كما أن تحويل الحمض النووي إلى منصة تكنولوجية يفتح المجال أمام ديناميات جديدة في الاقتصاد المعرفي، حيث تصبح البيانات الجينية موردًا استراتيجيًّا ذا قيمة عالية. وهذا يثير قضايا تتعلق بالملكية، والسيادة، والتحكم في هذه البيانات، خاصة في ظل صعود شركات التكنولوجيا الحيوية التي تسعى إلى تطوير نماذج أعمال قائمة على استثمار المعلومات الجينية. ومن هنا، فإن فهم الحمض النووي كمنصة تكنولوجية يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد، تأخذ في الحسبان ليس فقط إمكاناته التقنية، بل أيضًا تداعياته الاقتصادية والسياسية.

الطب الجينومي: بين الوعد العلمي والتحديات التطبيقية

يمثل الطب الجينومي أحد أبرز تجليات الثورة الجينية في المجال الطبي؛ حيث يسعى إلى تجاوز النموذج التقليدي القائم على "الطب المتوسط" نحو مقاربة أكثر دقة تأخذ في الحسبان الخصوصيات الجينية لكل فرد. هذا التحول يعكس رغبة في الانتقال من علاجات عامة تُطبَّق على مجموعات واسعة من المرضى، إلى تدخلات مخصصة تستند إلى فهم عميق للبنية الجينية لكل حالة. ومن هذا المنطلق، يَعِد الطب الجينومي بإحداث نقلة نوعية في تشخيص الأمراض، والوقاية منها، وعلاجها، خاصة في مجالات مثل السرطان والأمراض الوراثية النادرة.

غير أن هذا الطموح العلمي يصطدم بجملة من التحديات البنيوية التي تعيق تحققه الكامل. فعلى الرغم من التقدم الكبير في تقنيات تسلسل الجينوم، فإن المشكلة الأساسية لم تعد تكمن في الحصول على البيانات، بل في تفسيرها وربطها بالسياقات البيولوجية والسريرية. إن تعقيد الجينوم البشري، وتعدد العوامل المؤثرة في التعبير الجيني، يجعل من الصعب استخلاص دلالات دقيقة من المعلومات المتاحة؛ الأمر الذي يتطلب تطوير أدوات تحليلية متقدمة، وبناء قواعد بيانات واسعة تضم تنوعًا بشريًّا كافيًا.

إضافة إلى ذلك، يطرح الطب الجينومي تحديات تتعلق بدمجه في الأنظمة الصحية القائمة، سواء من حيث البنية التحتية أو الكفاءات البشرية أو الأطر التنظيمية؛ كما أن تكاليف هذه التقنيات، على الرغم من انخفاضها النسبي فإنها لاتزال تشكل عائقًا أمام تعميمها، خاصة في الدول ذات الموارد المحدودة؛ الأمر الذي يفتح الباب أمام خطر تعميق الفجوات الصحية بين المجتمعات، حيث قد يصبح الوصول إلى الطب الجينومي امتيازًا لفئات محدودة، بدلاً من أن يكون حقًا متاحًا للجميع.

في هذا السياق، يظهر التوتر بين الإمكانات العلمية الهائلة التي يوفرها الطب الجينومي، والواقع العملي الذي يحد من انتشارها. كما تبرز الحاجة إلى تطوير سياسات صحية عادلة تضمن توزيعًا متوازنًا لهذه التقنيات، وتمنع احتكارها أو توظيفها بشكل يؤدي إلى التمييز. ومن هنا، فإن مستقبل الطب الجينومي لا يتوقف على التقدم العلمي فقط، بل أيضًا على القدرة على بناء أطر تنظيمية وأخلاقية قادرة على مرافقة هذا التقدم وتوجيهه.

الحمض النووي كأداة معرفية: إعادة كتابة التاريخ وفهم البيئة

أحدثت الجينوميات ثورة حقيقية في طرق إنتاج المعرفة؛ حيث أصبح الحمض النووي أداة مركزية لإعادة قراءة التاريخ الطبيعي والإنساني، وفهم التفاعلات المعقدة داخل النظم البيئية. فمن خلال تحليل التسلسلات الجينية، أصبح بإمكان العلماء تتبع أصول الكائنات الحية، ورصد مسارات تطورها، وإعادة بناء تاريخ الهجرات البشرية بدقة غير مسبوقة؛ وهو ما لم يقتصر على تقديم معطيات جديدة، بل أعاد صياغة السرديات التاريخية نفسها، من خلال إدخال البعد الجيني كعنصر حاسم في تفسير الماضي.

كما أتاح الحمض النووي إمكانات واسعة في مجال دراسة التنوع الحيوي؛ إذ يمكن تحليل عينات بيئية بسيطة لاستخلاص معلومات دقيقة عن الأنواع الموجودة في نظام بيئي معين، حتى من دون رؤيتها مباشرة. وهذا ما يعرف بالحمض النووي البيئي (eDNA)، الذي أصبح أداة فعالة في رصد الأنواع المهددة، ومتابعة التغيرات البيئية، وتقييم أثر الأنشطة البشرية على النظم الطبيعية، وهو ما يعزز قدراتنا على حمايتها وإدارتها.

غير أن هذه القدرة على "قراءة" الطبيعة وإعادة تفسيرها تطرح أيضًا تساؤلات معرفية وأخلاقية، خاصة عندما تقترن بإمكانية التدخل في هذه الأنظمة؛ فبينما تتيح الجينوميات فهمًا أعمق للتنوع الحيوي، فإنها في الوقت ذاته تفتح الباب أمام تدخلات قد تعيد تشكيل هذا التنوع، سواء من خلال الهندسة الجينية أو البيولوجيا التركيبية؛ وهنا يظهر التحدي في تحقيق توازن بين استخدام هذه المعرفة لحماية البيئة، وتجنب تحويلها إلى أداة للسيطرة عليها.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن الحمض النووي لم يعد مجرد مصدر للمعلومة، بل أصبح أداة لإنتاج المعرفة وإعادة تشكيلها، سواء في مجال التاريخ أو البيئة. وهذا يفرض ضرورة تطوير مقاربات نقدية تأخذ في الحسبان ليس فقط ما تكشفه هذه الأداة، بل أيضًا الكيفية التي تُستخدَم بها، والسياقات التي تُدرَج ضمنها؛ وهو ما يضمن توظيفها في خدمة المعرفة دون أن تتحول إلى أداة لإعادة إنتاج أنماط جديدة من الهيمنة.

الحمض النووي والسلطة.. من المعرفة إلى الهيمنة الحيوية

مع التحول المتسارع نحو مجتمعات قائمة على البيانات، لم يعد الحمض النووي مجرد مورد علمي أو طبي، بل أصبح أحد أكثر أشكال البيانات حساسية وقيمة؛ وهو ما يجعله يحمل معلومات دقيقة عن الأفراد والجماعات. وفي هذا السياق، يتحول الحمض النووي تدريجيًّا إلى مصدر للسلطة؛ حيث يمنح امتلاك البيانات الجينية والقدرة على تحليلها فاعلين محددين -من دول وشركات ومؤسسات بحثية- إمكانيات غير مسبوقة لفهم البنية البيولوجية للسكان، والتنبؤ بالمخاطر الصحية، وربما التأثير في السياسات العامة المرتبطة بالصحة والبيئة والأمن. إن هذا التحول يعكس انتقالًا من معرفة وصفية إلى معرفة ذات طابع استراتيجي، تتقاطع فيها البيولوجيا مع الجغرافيا السياسية والاقتصاد المعرفي.

في هذا الإطار، تندرج مسألة الحمض النووي ضمن ما يمكن تسميته بـ"سياسات الحياة"، إذ تصبح الحياة نفسها -في بُعدها الجزيئي- موضوعًا للإدارة والتنظيم والتنافس. فالدول التي تستثمر في بناء قواعد بيانات جينية واسعة، وتطوير قدرات تحليلية متقدمة، تكتسب موقعًا متقدمًا في ميدان جديد من السيادة يمكن وصفه بـ"السيادة الجينية"؛ وهذه السيادة لا تتعلق فقط بالقدرة على إنتاج المعرفة، بل أيضًا التحكم في تدفقها، وتحديد شروط الوصول إليها، وتوظيفها في مجالات متعددة؛ من الطب إلى الأمن الحيوي.

كما أن تزايد استخدام البيانات الجينية في المجالات القضائية والأمنية يفتح الباب أمام تحولات عميقة في أنماط المراقبة والتحكم؛ فإمكانية التعرُّف على الأفراد عبر بصمتهم الجينية، وربطها بقواعد بيانات واسعة، قد تعزز من قدرات إنفاذ القانون، لكنها في الوقت ذاته تثير مخاوف جدية بشأن الخصوصية، واحتمالات التوسع في المراقبة البيولوجية. وهنا، يتحول الحمض النووي من أداة للمعرفة إلى أداة محتملة للضبط؛ ما يعيد طرح السؤال حول حدود استخدام هذه التكنولوجيا في المجتمعات الديمقراطية.

إضافة إلى ذلك، يطرح احتكار الشركات الكبرى للتكنولوجيا الحيوية والبيانات الجينية إشكاليات تتعلق بتوزيع السلطة داخل النظام العالمي. فالشركات التي تمتلك منصات تحليل الجينوم، أو قواعد بيانات ضخمة، قد تتحول إلى فاعلين رئيسيين في تشكيل سياسات الصحة والبحث العلمي، بما يعيد تشكيل العلاقة بين القطاعين العام والخاص. ومن هنا، فإن فهم الحمض النووي كأداة للسلطة يتطلب تحليلًا متعدد المستويات، يأخذ في الحسبان تداخل الأبعاد العلمية والاقتصادية والسياسية.

التحديات الأخلاقية.. بين الابتكار والمخاطر

يثير التقدم المتسارع في مجال الجينوميات والهندسة الجينية مجموعة معقدة من التحديات الأخلاقية، التي تتجاوز حدود النقاشات التقليدية في أخلاقيات الطب، لتشمل قضايا جديدة ترتبط بطبيعة التدخل في الحياة ذاتها. فمن جهة تتيح هذه التقنيات إمكانات غير مسبوقة لتحسين الصحة البشرية، وعلاج الأمراض الوراثية، وفهم التنوع البيولوجي، ومن جهة أخرى تفتح المجال أمام مخاطر تتعلق بإساءة الاستخدام، أو تعميق الفوارق

الاجتماعية، أو المساس بالقيم الأساسية المرتبطة بالكرامة الإنسانية.

من أبرز هذه التحديات مسألة التمييز الجيني، حيث قد يؤدي استخدام المعلومات الوراثية في مجالات مثل التأمين أو التوظيف إلى استبعاد أفراد أو فئات بناءً على خصائص بيولوجية لا يملكون التحكم فيها. كما تبرز قضية حماية الخصوصية؛ إذ إن البيانات الجينية -بخلاف غيرها من البيانات- تحمل معلومات حساسة لا تخص الفرد فقط، بل تمتد لتشمل عائلته وأصوله البيولوجية أيضًا؛ ومن ثم فإن تسرب هذه البيانات أو استخدامها من دون ضوابط صارمة قد يؤدي إلى انتهاكات عميقة للحقوق الفردية.

أما فيما يتعلق بتعديل الجينوم، خاصة في السياق البشري، فإن النقاش الأخلاقي يصبح أكثر تعقيدًا؛ إذ يطرح سؤالًا جوهريًّا حول حدود التدخل في الطبيعة البشرية. فبينما يُنظر إلى تعديل الجينات لعلاج الأمراض على أنه تقدم مشروع، فإن استخدام هذه التقنيات لتحسين الصفات أو "تصميم" الخصائص البشرية يثير مخاوف من انزلاق نحو أشكال جديدة من "اليوجينيا" المعاصرة. كما أن التدخل في الأنظمة البيئية عبر الهندسة الجينية يطرح تساؤلات حول العواقب غير المتوقعة، وإمكانية الإخلال بالتوازنات الطبيعية.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تطوير أطر أخلاقية وتنظيمية قادرة على مواكبة هذا التقدم، من دون أن تعيق الابتكار أو تَحُدَّ من إمكاناته. ويتطلب ذلك مقاربة تشاركية تشمل العلماء وصنّاع القرار والمجتمع المدني، بما يضمن أن تكون القرارات المتعلقة باستخدام هذه التقنيات قائمة على توافق اجتماعي واسع. كما يستدعي الأمر تعزيز الشفافية، وبناء ثقة عامة في المؤسسات العلمية، من خلال ضمان الاستخدام المسؤول والعادل لهذه المعرفة.

خاتمة

يكشف هذا التحليل أن الحمض النووي لم يعد مجرد عنصر بيولوجي يُدرَّس في المختبرات، بل أصبح نقطة تقاطع مركزية بين مجالات متعددة تشمل العلم، والتكنولوجيا، والسياسة، والاقتصاد، والأخلاق. إن هذا التحول يعكس انتقالًا أعمق في بنية المعرفة المعاصرة، حيث لم تعد الحدود بين هذه المجالات واضحة كما كانت في السابق، بل أصبحت متداخلة ضمن منظومات معقدة تتطلب مقاربات متعددة التخصصات لفهمها.

في هذا الإطار، لا يمكن مقاربة الحمض النووي بمعزل عن السياقات التي يُنتج ويُستخدم ضمنها؛ إذ إن قيمته لا تكمن فقط فيما يكشفه من معلومات، بل أيضًا في الكيفية التي تُفسَّر بها هذه المعلومات، والأهداف التي تُوظف من أجلها. ومن هنا، يصبح من الضروري الانتقال من رؤية محض تقنية إلى رؤية إبستمولوجية نقدية، تأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والسياسية للمعرفة الجينومية، وتفكك علاقات السلطة التي قد تنشأ حولها.

كما أن التحدي الأساسي لا يكمن في تعظيم قدرات هذه التكنولوجيا، وإنما في تأطير استخدامها ضمن منظومة قيمية تضمن تحقيق التوازن بين التقدم العلمي وحماية الكرامة الإنسانية. ويتطلب ذلك تطوير سياسات عامة عادلة، وأطرًا تنظيمية شفافة، وآليات رقابة فعالة، تضمن عدم تحول هذه القوة الجينومية إلى أداة للهيمنة أو الإقصاء. فالتاريخ العلمي يبين أن كل تقدم تقني يحمل في طياته إمكانات للتحرر كما يحمل مخاطر للسيطرة، والحمض النووي ليس استثناءً من هذه القاعدة.

وعليه، فإن إعادة تأطير الحمض النووي إبستمولوجيًّا تعني إدراجه ضمن نقاش أوسع حول مستقبل الإنسان في عصر التكنولوجيا الحيوية، حيث لم يعد السؤال مقصورًا على ما يمكننا فعله، بل أصبح يتعلق أيضًا بما ينبغي علينا فعله. وبين هذين البُعدين يتحدد مسار العلم المعاصر، بين وعد بتحسين الحياة، واحتمال إعادة تشكيلها وفق معايير تستدعي يقظة نقدية مستمرة.

برامج إذاعية

الضرائب من أداة سيادية إلى ساحة صراع دولي

مقدمة

لم تعد الضريبة مجرد أداة مالية داخلية تستخدمها الدول لتمويل ميزانياتها وخدماتها العامة، بل تحولت تدريجيًّا، خلال العقود الأخيرة، إلى أحد أبرز ميادين التنافس والصراع في النظام الدولي. ففي سياق العولمة الاقتصادية المتسارعة، حيث أصبحت رؤوس الأموال تنتقل عبر الحدود بسرعة تفوق قدرة التشريعات الوطنية على مواكبتها، فقدت الضريبة جزءًا من طابعها التقليدي المرتبط بالسيادة المغلقة، لتدخل في فضاء مفتوح تحكمه ديناميات السوق العالمية والتشابكات المالية العابرة للحدود. وهكذا، لم تعد السياسة الضريبية مسألة داخلية خالصة، بل أصبحت عنصرًا فاعلًا في العلاقات الدولية، تتقاطع فيه الاعتبارات الاقتصادية مع الحسابات الجيوسياسية.

لقد أسهمت التحولات البنيوية في الاقتصاد العالمي، خاصة صعود الشركات متعددة الجنسيات وتزايد دور الاقتصاد الرقمي، في إعادة تشكيل وظيفة الضريبة وموقعها. فالشركات الكبرى لم تعد مرتبطة جغرافيًّا بدولة واحدة، بل باتت قادرة على توزيع أنشطتها وأرباحها عبر عدة ولايات قضائية، مستفيدة من التفاوتات الضريبية بينها. وفي المقابل، تجد الدول نفسها أمام تحدٍ مزدوج: الحفاظ على قدرتها على جباية الموارد من جهة، وضمان جاذبيتها الاستثمارية من جهة أخرى. هذا التوتر البنيوي يعكس تحوّل الضريبة من أداة سيادية مستقرة إلى أداة تفاوض ومنافسة، تُستخدم لإعادة تموضع الدول داخل الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق، يمكن فهم الأنظمة الضريبية بوصفها جزءًا من "بنية القوة" في النظام الدولي، حيث تُستخدم لبلورة استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى جذب رؤوس الأموال، وتحفيز النمو، أو حتى فرض ضغوط غير مباشرة على شركاء اقتصاديين. فخفض الضرائب، أو تقديم إعفاءات ضريبية، أو فرض رسوم جمركية انتقائية، لم يعد مجرد قرار مالي، بل أصبح يحمل دلالات استراتيجية، ترتبط بإعادة تشكيل سلاسل الإنتاج، وتوجيه تدفقات الاستثمار، وتعزيز الموقع التنافسي للدولة.

ومن ثم، فإن الضريبة تتحول إلى أداة ضمن ترسانة أوسع من أدوات القوة الاقتصادية، إلى جانب السياسة النقدية والتجارية.

إن هذا التحول يعكس انتقالًا أعمق في طبيعة الدولة نفسها، من فاعل سيادي يتحكم في حدوده الاقتصادية، إلى فاعل مندمج في شبكة معقدة من العلاقات العابرة للحدود، حيث تتداخل السيادة مع الاعتماد المتبادل. ففي ظل غياب سلطة ضريبية عالمية قادرة على تنظيم هذه العلاقات، تتجه الدول إلى استخدام سياساتها الضريبية كوسيلة لتعزيز موقعها النسبي، حتى وإن أدى ذلك إلى تقويض القواعد الجماعية أو خلق اختلالات في النظام الدولي. وهنا، تبرز الضريبة كأداة مزدوجة: فهي -في آنٍ واحد- وسيلة للتمويل الداخلي، وآلية للتنافس الخارجي.

ومن هذا المنطلق، لم يعد السؤال المطروح يقتصر على كيفية تحصيل الضرائب أو تحسين كفاءتها، بل يتسع ليشمل كيفية توظيفها ضمن استراتيجيات أوسع لتعزيز التنافسية الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وإعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية على المستوى العالمي. كما يطرح هذا التحول تساؤلات جوهرية حول مستقبل السيادة المالية في عصر العولمة، وحدود قدرة الدول

على التحكم في مواردها، في ظل تزايد نفوذ الفاعلين غير الدولتيين.

وعليه، تبرز الضريبة اليوم كأحد المفاتيح التحليلية لفهم التحولات الجارية في النظام الدولي، حيث تتقاطع السياسات المالية مع استراتيجيات النفوذ، وتتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع الرهانات الجيوسياسية. فهي لم تعد مجرد أداة تقنية في إدارة الاقتصاد، بل أصبحت مرآة تعكس طبيعة التوازنات الدولية، ومؤشرًا على تحولات القوة في عالم يتجه نحو مزيد من التعقيد والتشابك.

التنافس الضريبي العالمي.. من السيادة إلى "اللعبة دون حكَم" (صياغة موسّعة)

يشير الواقع المعاصر إلى أن النظام الضريبي الدولي يتجه بشكل متزايد نحو حالة من "اللاإنظام البنيوي"، حيث تتراجع فاعلية الأطر التنسيقية الدولية أمام تصاعد منطق المنافسة بين الدول. ففي غياب سلطة ضريبية عالمية قادرة على فرض قواعد ملزمة، تتحول السياسات الضريبية إلى أدوات تنافسية تُستخدَم لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، خاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك قدرة عالية على التنقل وإعادة توزيع أنشطتها. وبهذا المعنى، يصبح النظام الضريبي أقرب إلى "لعبة دون حَكَم"، تتفاعل فيها استراتيجيات الدول مع حسابات الشركات ضمن بيئة يغلب عليها الطابع التنافسي غير المنظم.

إن هذا التنافس لا يقتصر على خفض معدلات الضرائب فحسب، بل يشمل أيضًا تقديم حوافز مالية، وإعفاءات ضريبية، وتسهيلات تنظيمية، بل وحتى بناء أطر قانونية مصممة خصيصًا لاستقطاب أنشطة معينة. وهنا، لا تتنافس الدول فقط فيما بينها، بل تدخل أيضًا في علاقة تفاعلية مع الشركات الكبرى، التي أصبحت بدورها فاعلًا مؤثرًا في تحديد اتجاهات السياسات الضريبية. فهذه الشركات، عبر قدرتها على إعادة توطين الأرباح أو تحويلها، تفرض نوعًا من "الضغط الهيكلي" على الدول، يدفعها إلى تعديل سياساتها بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد العالمي.

في هذا السياق، تتحول الضريبة إلى أداة تنافسية تماثل في أهميتها أدوات أخرى، مثل سعر الصرف أو تكلفة الطاقة أو السياسات الصناعية. فالدولة التي تنجح في تصميم نظام ضريبي جذاب يمكنها أن تستقطب استثمارات كبرى، وتعزز من موقعها داخل سلاسل القيمة العالمية. غير أن هذه الدينامية التنافسية تخلق مفارقة بنيوية عميقة، إذ تجد الدول نفسها أمام معادلة صعبة: فهي تسعى من جهة إلى خفض الضرائب لتعزيز الجاذبية الاستثمارية، ومن جهة أخرى تحتاج إلى موارد مالية كافية لتمويل خدماتها العامة وضمان الاستقرار الاجتماعي.

هذا التوتر يعكس أزمة أعمق في العلاقة بين الدولة والسوق في ظل العولمة، حيث تتآكل قدرة الدولة على التحكم في أدواتها المالية التقليدية، في مقابل صعود منطق السوق العالمية الذي يفرض قواعده الخاصة. فكلما انخرطت الدول أكثر في هذا التنافس، زادت مخاطر "السباق نحو القاع" (race to the bottom)، حيث يؤدي خفض الضرائب بشكل متواصل إلى تراجع الإيرادات العامة، وبالتالي إضعاف قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية.

كما أن هذا الوضع يطرح تساؤلات جوهرية حول العدالة الضريبية؛ إذ غالبًا ما تستفيد الشركات الكبرى من هذه الدينامية التنافسية، بينما تتحمل الفئات الاجتماعية الأخرى العبء الأكبر من الضرائب. ومن هنا، فإن التنافس الضريبي لا يُعد مجرد ظاهرة اقتصادية، بل يعكس اختلالات بنيوية في توزيع الأعباء والمنافع داخل النظام العالمي، ويطرح تحديات عميقة تتعلق بالحوكمة والعدالة.

الولايات المتحدة والهيمنة الضريبية.. بين القواعد والأدوات الأحادية (صياغة موسّعة)

تحتل الولايات المتحدة موقعًا مركزيًّا في بنية النظام الضريبي العالمي، ليس فقط بحكم حجم اقتصادها، وإنما بسبب دورها في تشكيل القواعد والمؤسسات التي تنظم هذا المجال أيضًا. غير أن هذا الدور يتسم بازدواجية واضحة، حيث تجمع الولايات المتحدة بين سعيها إلى تعزيز الأطر متعددة الأطراف، وبين استخدامها أدوات أحادية لفرض مصالحها الوطنية. هذا التناقض يعكس طبيعة موقعها كقوة مهيمنة، تسعى في آن واحد إلى تنظيم النظام الدولي والاستفادة منه.

يظهر هذا النموذج بوضوح في قانون FATCA، الذي يبدو مثالًا بارزًا على ما يمكن تسميته بـ"الامتداد العابر للحدود للسيادة الضريبية". فمن خلال هذا القانون، تفرض الولايات المتحدة على المؤسسات المالية في مختلف أنحاء العالم الالتزام بالكشف عن الحسابات المرتبطة بالمواطنين الأمريكيين، تحت طائلة عقوبات مالية قد تؤثر في قدرتها على التعامل بالدولار. وهنا لا تُمارَس الضريبة داخل الحدود الوطنية فقط، بل تمتد إلى المجال الدولي، مستفيدة من الهيمنة الأمريكية على النظام المالي العالمي.

إن هذا النموذج يعكس تحولًا نوعيًّا في مفهوم السيادة، حيث لم تعد مرتبطة فقط بالإقليم، بل أصبحت مرتبطة بالقدرة على التحكم في البنى التحتية المالية العالمية؛ فالدول التي تسيطر على عملات دولية أو أنظمة مالية مركزية تمتلك قدرة أكبر على فرض قواعدها خارج حدودها، ما يمنحها موقعًا مميزًا في التنافس الدولي. ومن هذا المنظور، يمكن فهم السياسة الضريبية الأمريكية كجزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى الحفاظ على موقعها القيادي في الاقتصاد العالمي..

كما أن استخدام الرسوم الجمركية في عهد إدارة ترامب يعكس بُعدًا آخر لهذه الاستراتيجية، حيث تم توظيف أدوات ضريبية تقليدية ضمن إطار جيوسياسي يهدف إلى إعادة التوازن التجاري، والحد من العجز، وتعزيز القاعدة الصناعية الوطنية. غير أن هذا الاستخدام الأحادي للسياسات الضريبية أدى إلى إدخال درجة عالية من عدم اليقين في النظام التجاري الدولي، إذ أصبحت القواعد أكثر تقلبًا وأقل قابلية للتنبؤ.

ومن هنا، فإن الدور الأمريكي في النظام الضريبي العالمي يكشف عن مفارقة أساسية؛ فهو يسهم في بناء النظام، وفي الوقت ذاته يعيد تشكيله وفق مصالحه الخاصة. وهذه الازدواجية تعكس طبيعة النظام

الدولي نفسه، حيث تتداخل القواعد مع القوة، والتعاون مع التنافس، في إطار معقد يصعب فصله أو تفكيكه إلى ثنائيات واضحة.

الملاذات الضريبية.. هندسة قانونية للاقتصاد الموازي

تمثل الملاذات الضريبية أحد أكثر مظاهر الاختلال البنيوي وضوحًا في النظام الضريبي العالمي، حيث تشكل فضاءات قانونية ومالية مصممة بعناية لتقليل الأعباء الضريبية أو الالتفاف عليها ضمن أطر تبدو في كثير من الأحيان "مشروعة" من الناحية الشكلية. فهذه الملاذات لا تقوم فقط على انخفاض معدلات الضرائب، بل تعتمد على منظومات متكاملة من السرية المالية، والتشريعات المرنة، وآليات الحماية القانونية، التي تجعلها بيئات جذابة لتوطين الأرباح أو الأصول بعيدًا عن الرقابة الضريبية الفعلية. وتشير التقديرات إلى أن ما يقارب 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يُحتفَظ به داخل هذه النظم، في حين يتم تحويل مئات المليارات من الدولارات سنويًّا لتجنب الضرائب؛ وهو ما يعكس حجم الظاهرة وتأثيرها العميق على الاقتصاد العالمي.

غير أن أهمية الملاذات الضريبية لا تكمن فقط في حجم الأموال التي تستقطبها، بل في طبيعة الدور الذي تلعبه ضمن بنية الاقتصاد العالمي. فهي تمثل، في جوهرها، نوعًا من "الهندسة القانونية للاقتصاد الموازي"، حيث يتم استخدام أدوات قانونية ومالية معقدة لإعادة توزيع الأرباح بشكل لا يعكس النشاط الاقتصادي الحقيقي. وفي هذا الإطار، تؤدي شركات الاستشارات القانونية والمحاسبية، إلى جانب المؤسسات المالية الكبرى، دورًا محوريًّا في تصميم هذه الهياكل، من خلال إنشاء شركات واجهة، وصناديق استثمار، وترتيبات ضريبية متعددة الطبقات، تتيح نقل الأرباح عبر الحدود دون خضوعها للضرائب المستحقة.

هذا الواقع يؤدي إلى إعادة تشكيل وظيفة الضريبة ذاتها، حيث تتحول من أداة لإعادة توزيع الثروة وتعزيز العدالة الاجتماعية إلى مجال لإنتاج اللامساواة. فالفئات الأكثر ثراءً، والشركات الكبرى، تمتلك القدرة على الوصول إلى هذه الآليات المعقدة والاستفادة منها، في حين تظل الفئات الأخرى، خاصة الأفراد والشركات الصغيرة، خاضعة للأنظمة الضريبية التقليدية. وبهذا، تتعمق الفجوة بين من يستطيع "الهروب" من الضريبة ومن يتحمل عبئها؛ وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول العدالة الضريبية في النظام العالمي.

كما أن انتشار الملاذات الضريبية يُضعف قدرة الدول على تحصيل الإيرادات، ويؤدي إلى ما يمكن وصفه بـ"تآكل القاعدة الضريبية"، حيث تُنقَل الأرباح إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب؛ ما يَحرِم الدول من موارد مالية ضرورية لتمويل سياساتها العامة. وهذا بدوره يؤثر في قدرة الدولة على الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، ويقوض أسس العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن.

ومن هذا المنظور، فإن الملاذات الضريبية لا تمثل مجرد خلل تقني في النظام المالي، بل تعكس أزمة أعمق في حوكمة الاقتصاد العالمي، حيث تتداخل القواعد القانونية مع المصالح الاقتصادية في إطار يسمح بإعادة إنتاج اختلالات بنيوية. ومن ثَمَّ، فإن معالجتها لا تتطلب فقط إصلاحات تقنية، بل تستدعي إعادة التفكير في طبيعة النظام الضريبي الدولي وآليات تنظيمه.

الشركات متعددة الجنسيات.. إعادة تعريف المجال الضريبي

أدت العولمة الاقتصادية إلى بروز فاعل محوري جديد في النظام الضريبي الدولي، يتمثل في الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتلك قدرات تنظيمية ومالية تسمح لها بتجاوز الحدود الوطنية وإعادة توزيع أنشطتها وأرباحها عبر عدة ولايات قضائية. هذا التحول أعاد تعريف مفهوم "المجال الضريبي"، الذي لم يعد مرتبطًا بشكل مباشر بالموقع الجغرافي للإنتاج أو الاستهلاك، وإنما أصبح خاضعًا لاستراتيجيات معقدة تقوم على الاستفادة من الفروقات بين الأنظمة الضريبية المختلفة.

في هذا السياق، لم تعد الشركات متعددة الجنسيات مجرد كيانات اقتصادية تعمل ضمن إطار قانوني محدد، بل أصبحت فاعلًا قادرًا على تشكيل هذا الإطار ذاته، من خلال استراتيجيات تُعرف بـ"تحويل الأرباح" (profit shifting)، حيث تُنقَل الأرباح إلى دول ذات معدلات ضريبية منخفضة، حتى وإن لم يكن النشاط الاقتصادي الحقيقي قد تم فيها. ويعتمد هذا التحول على أدوات محاسبية وقانونية متقدمة، مثل تسعير التحويل (transfer pricing)، واستخدام الملكية الفكرية، وإنشاء هياكل شركات متعددة الطبقات، بما يسمح بإعادة توزيع الأرباح بشكل يحد من العبء الضريبي.

هذا الواقع يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بتحديد مكان توليد القيمة الاقتصادية، وبالتالي الجهة التي يحق لها فرض الضرائب. فالنموذج التقليدي، الذي يربط الضريبة بمكان الإنتاج أو الإقامة، لم يعد كافيًا في ظل اقتصاد رقمي وعابر للحدود، حيث يمكن للشركات تحقيق أرباح كبيرة في دول لا تمتلك فيها وجودًا ماديًّا فعليًّا. ومن هنا، يبرز السؤال المركزي: هل ينبغي أن تُفرض الضرائب في بلد المقر الرئيسي للشركة، أم في البلدان التي تمارس فيها نشاطها الاقتصادي أو تحقق فيها أرباحها؟

إن هذا السؤال، الذي يبدو تقنيًّا في ظاهره، يعكس في جوهره صراعًا بين نماذج مختلفة لتوزيع السلطة الضريبية بين الدول. فالدول التي تستضيف مقارَّ الشركات الكبرى تميل إلى الدفاع عن حقها في فرض الضرائب على الأرباح العالمية، في حين تسعى الدول التي تمثل أسواقًا لهذه الشركات للحصول على نصيب أكبر من الإيرادات الضريبية. وهذا التضارب في المصالح يجعل من الصعب التوصل إلى توافق دولي مستقر، ويؤدي إلى استمرار حالة عدم اليقين في النظام الضريبي العالمي.

كما أن صعود الشركات متعددة الجنسيات يعيد طرح الجدل بشأن السيادة الاقتصادية، إذ لم تَعُد الدولة هي الفاعل الوحيد القادر على تحديد القواعد، بل أصبحت تتقاسم هذا الدور مع كيانات اقتصادية تملك موارد وإمكانات تفوق في بعض الأحيان قدرات الدول نفسها. ومن هذا المنظور، فإن إعادة تعريف المجال الضريبي لا تعكس فقط تحولًا في التقنيات المالية، بل تشير إلى تحول أعمق في بنية النظام الدولي، إذ تتداخل السلطة الاقتصادية مع السلطة السياسية في إطار جديد من العلاقات المعقدة.

الإصلاحات الدولية.. نحو حدٍّ أدنى ضريبي عالمي

في مواجهة الاختلالات المتفاقمة في النظام الضريبي العالمي، برزت خلال العقد الأخير محاولات إصلاحية متعددة تهدف إلى إعادة ضبط قواعد اللعبة، خاصة من خلال مبادرات تقودها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويُعد مشروع الحد الأدنى العالمي للضرائب على الشركات متعددة الجنسيات أحد أبرز هذه الجهود، إذ يسعى لوضع إطار مشترك يَحُدُّ من ظاهرة "السباق نحو القاع"، ويضمن حدًا أدنى من العدالة الضريبية بين الدول. ويقوم هذا المشروع على فكرة أساسية مفادها أنه لم يعد من المقبول أن تتمكن الشركات الكبرى من تحقيق أرباح ضخمة من دون أن تخضع لمستوى معقول من الضرائب، بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي تُسجل فيه هذه الأرباح.

يمثل هذا التوجه تحولًا نوعيًّا في التفكير الضريبي الدولي، إذ ينتقل من منطق المنافسة غير المنظمة إلى محاولة بناء حد أدنى من التنسيق متعدد الأطراف. كما يعكس إدراكًا متزايدًا لدى الدول بأن استمرار الوضع الحالي يؤدي إلى تآكل القواعد الضريبية، ويقوض قدرة الحكومات على تمويل سياساتها العامة. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى هذا المشروع بوصفه محاولة لإعادة التوازن بين حرية حركة رأس المال وحق الدول في فرض الضرائب.

غير أن هذه المبادرة -رغم طموحها- تواجه تحديات بنيوية عميقة. فالمشكلة لا تكمن فقط في تحديد النسبة المناسبة للحد الأدنى الضريبي، بل في مدى استعداد الدول للتخلي عن جزء من سيادتها المالية لصالح إطار جماعي. إذ ترى العديد من الدول، وخاصة تلك التي تعتمد سياسات ضريبية مرنة لجذب الاستثمارات، أن هذا المشروع قد يَحُدُّ من قدرتها التنافسية، ويقوض نموذجها الاقتصادي. كما أن الخلافات حول كيفية توزيع العائدات الضريبية تمثل عقبة رئيسية، حيث تختلف الدول حول ما إذا كان ينبغي تخصيص هذه العائدات للدول التي تحتضن مقار الشركات، أم لتلك التي تمارس فيها هذه الشركات نشاطها الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، فإن غياب التوافق الكامل بين القوى الكبرى، أو انسحاب بعضها من هذه المبادرات، يحد من فعاليتها ويضعف قدرتها على تحقيق أهدافها. فالنظام الضريبي الدولي -بطبيعته- يعتمد على التعاون، وأي خلل في هذا التعاون يؤدي إلى ظهور "ثغرات تنظيمية" يمكن استغلالها من قبل الفاعلين الاقتصاديين. ومن هنا، فإن نجاح هذه الإصلاحات لا يتوقف فقط على تصميمها التقني، بل على الإرادة السياسية للدول وقدرتها على التنسيق فيما بينها.

الضريبة كأداة جيوسياسية.. بين الاستقرار وعدم اليقين

يكشف التحليل أن الضريبة لم تعد مجرد أداة مالية محايدة، بل أصبحت عنصرًا مركزيًّا في الاستراتيجيات الجيوسياسية للدول يُستخدم لإعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية، والتأثير في تدفقات التجارة والاستثمار. ففي عالم يتسم بتزايد الترابط الاقتصادي، يمكن للتغيرات في السياسات الضريبية أن تمتد آثارها إلى ما هو أبعد من الحدود الوطنية، لتؤثر في سلاسل التوريد العالمية، وأنماط الإنتاج، وتوزيع النشاط الاقتصادي بين الدول.

فالدول لم تعد تستخدم الضرائب فقط لتمويل نفقاتها، بل أيضًا كوسيلة لتحقيق أهداف استراتيجية، مثل دعم صناعات معينة، أو حماية قطاعات اقتصادية حساسة، أو حتى ممارسة ضغوط غير مباشرة على شركاء اقتصاديين. ويظهر ذلك بوضوح في استخدام الرسوم الجمركية، والحوافز الضريبية، والسياسات التفضيلية، التي أصبحت أدوات ضمن ترسانة أوسع من أدوات القوة الاقتصادية. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار الضريبة جزءًا من "الدبلوماسية الاقتصادية"، حيث تُستخدم لإعادة توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية.

غير أن هذا الاستخدام الاستراتيجي للضريبة لا يخلو من تداعيات سلبية، خاصة عندما يتم بشكل أحادي أو غير منسق؛ إذ يؤدي ذلك إلى إدخال درجة عالية من عدم اليقين في النظام الاقتصادي العالمي، فتصبح القواعد أكثر تقلبًا، وأقل قابلية للتنبؤ. وهذا الوضع يضع الشركات -وخاصة تلك العاملة على المستوى الدولي- أمام تحديات كبيرة، إذ تجد نفسها مضطرة للتكيف مع بيئة تنظيمية متغيرة باستمرار؛ ما قد يؤثر في قراراتها الاستثمارية، واستراتيجياتها الإنتاجية.

كما أن تسييس الضريبة يطرح تساؤلات حول استدامة النظام الاقتصادي العالمي؛ فقد يؤدي الاستخدام المفرط للأدوات الضريبية إلى تصاعد التوترات بين الدول، وتآكل الثقة بالقواعد المشتركة. ومن هنا، فإن التحدي يكمن في إيجاد توازن بين استخدام الضريبة كأداة استراتيجية والحفاظ على قدر من الاستقرار والتنسيق في النظام الدولي.

خاتمة

يُظهر هذا التحليل أن النظام الضريبي الدولي يمر بمرحلة انتقالية عميقة، تتسم بتزايد التوتر بين منطقين متعارضين: منطق السيادة الوطنية، الذي يمنح الدول الحق في تحديد سياساتها الضريبية بشكل مستقل، ومنطق العولمة الاقتصادية، الذي يفرض الحاجة إلى تنسيق دولي لمواجهة التحديات المشتركة. وفي ظل هذا التوتر، يبدو أن النظام الحالي لم يعد قادرًا على الاستجابة بشكل فعال للتحولات الجارية، سواء من حيث العدالة الضريبية أو الكفاءة الاقتصادية.

إن الضريبة، في هذا السياق، لم تعد مجرد أداة تقنية لإدارة الموارد المالية، وإنما أصبحت مؤشرًا على طبيعة النظام الدولي ذاته، وعلى توازناته الداخلية؛ فهي تعكس من جهة قدرة الدول على التعاون والتنسيق، ومن جهة أخرى حجم التنافس والصراع بينها. ومن هنا، فإن مستقبل النظام الضريبي العالمي يرتبط بشكل وثيق بمسار العلاقات الدولية، ومدى قدرة الفاعلين الدوليين على بناء أطر مؤسسية قادرة على تنظيم هذا المجال.

كما أن التحدي الأساسي لا يكمن فقط في إصلاح القواعد القائمة، بل في إعادة التفكير في الأسس التي يقوم عليها النظام الضريبي الدولي، بما يضمن تحقيق توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتطلب ذلك تطوير نماذج جديدة للحوكمة تأخذ في الحسبان طبيعة الاقتصاد الرقمي، ودور الشركات متعددة الجنسيات، وتزايد أهمية البيانات كمورد اقتصادي.

وعليه، فإن السؤال المركزي لم يعد يتعلق فقط بكيفية إصلاح النظام الضريبي، بل بما إذا كان العالم يتجه نحو بناء نظام أكثر تنسيقًا واستقرارًا، أم نحو استمرار حالة "اللعبة دون حَكَم" التي تميز المرحلة الراهنة. إن الإجابة عن هذا السؤال ستحدد ملامح الحوكمة الاقتصادية العالمية في العقود القادمة، وستكشف عن طبيعة التوازن بين التعاون والتنافس في عالم يزداد ترابطًا وتعقيدًا.

2

تحوّل السردية الصينية من الاقتصاد إلى الحضارة

مقدمة:

شهد الخطاب الصيني خلال العقود الماضية تحولًا نوعيًّا عميقًا، لم يقتصر على إعادة صياغة المفردات السياسية، بل طال البنية الفكرية التي تُعرّف بها الصين ذاتها وموقعها في العالم. فبعد مرحلة طويلة ارتكزت فيها السردية الرسمية على مفاهيم التنمية الاقتصادية، والانفتاح التجاري، والاندماج في العولمة، بوصفها أدوات للنهضة الوطنية، انتقلت الصين تدريجيًّا إلى تبني خطاب أكثر تركيبًا، يتمحور حول فكرة "الحضارة" باعتبارها الإطار المرجعي الأعلى لفهم تجربتها التاريخية والسياسية. وفي هذا التحول، لم تعد الصين تُقدَّم فقط كقوة صاعدة اقتصاديًّا، بل ككيان حضاري متجذر في تاريخ يمتد لآلاف السنين، يحمل منظومة قيم خاصة، ورؤية متميزة للسلطة والتنظيم الاجتماعي والعلاقات الدولية.

هذا الانتقال من خطاب التنمية إلى خطاب الحضارة لا يعكس مجرد تطور في اللغة السياسية، بل يشير إلى إعادة بناء شاملة للهوية الاستراتيجية للصين. ففي المرحلة السابقة، كان التركيز منصبًّا على تحقيق النمو الاقتصادي، واللحاق بالنموذج الغربي من حيث التحديث والتصنيع، ضمن إطار يُضمر نوعًا من الاعتراف الضمني بمعايير النظام الدولي القائم. أما اليوم، فإن الخطاب الجديد يسعى لتجاوز هذا الإطار، من خلال إعادة تعريف الصين ليس كدولة "نامية" تسعى إلى اللحاق، بل كحضارة قائمة بذاتها، تمتلك مسارًا تاريخيًّا خاصًا، ولا تحتاج إلى الامتثال لنموذج خارجي.

وفي هذا السياق، يتم توظيف التاريخ كأداة مركزية لإضفاء الشرعية على الحاضر، حيث تُستدعى فكرة الاستمرارية الحضارية بوصفها عنصرًا مفسرًا لصعود الصين المعاصر. فالحاضر، وفق هذا المنطق، ليس قطيعة مع الماضي، وإنما هو امتداد له، والنظام السياسي الحالي يُقدَّم بوصفه تجسيدًا حديثًا لمسار تاريخي طويل. غير أن هذه الاستمرارية ليست معطىً موضوعيًّا بقدر ما هي بناء سردي انتقائي، يتم فيه إبراز عناصر معينة من التاريخ وتهميش أخرى، بما يخدم إنتاج رواية متماسكة حول "عودة" الصين إلى مكانتها الطبيعية في العالم.

كما أن هذا التحول يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياق الدولي، حيث يتزامن مع تصاعد التوترات بين الصين والغرب، ومع تزايد التشكيك في عالمية القيم السياسية الليبرالية. ففي مواجهة خطاب غربي يقوم على مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها معايير كونية، تسعى الصين لتقديم بديل يقوم على فكرة التعددية الحضارية، حيث لكل حضارة الحق في تحديد نموذجها السياسي وفق خصوصياتها التاريخية والثقافية. ومن هنا، يتحول الخطاب الحضاري إلى أداة في صراع أوسع حول تعريف الشرعية السياسية في النظام الدولي.

وعلى المستوى الداخلي، يؤدي هذا الخطاب وظيفة أساسية في تعزيز التماسك الوطني، من خلال ربط المشروع السياسي المعاصر بسردية تاريخية طويلة، تُغذي شعورًا بالاستمرارية والفخر الحضاري. كما يسهم في إعادة توجيه مصادر الشرعية، من الأداء الاقتصادي فقط إلى مزيج من الإنجاز المادي والانتماء الحضاري، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النمو الاقتصادي. وبذلك، يصبح الخطاب الحضاري عنصرًا مركزيًّا في إعادة إنتاج شرعية النظام، ليس عبر النتائج فقط، بل والمعنى كذلك.

انطلاقًا من ذلك، يمكن القول إن التحول في السردية الصينية يعكس انتقالًا من منطق "اللحاق" إلى منطق "إعادة التعريف"، حيث لا تسعى الصين فقط إلى الاندماج في النظام الدولي، بل كذلك لإعادة تشكيله وفق رؤيتها

الخاصة. ومن هنا، يكتسب الخطاب الحضاري أهمية تحليلية كبرى، ليس لكونه مدخلًا لفهم السياسات الصينية فحسب، بل أيضًا بسبب التحولات الأعمق التي يشهدها النظام الدولي، في مرحلة تتسم بتزايد التنافس بين نماذج مختلفة للسلطة والتنظيم السياسي.

السردية الحضارية.. بين الاستمرارية التاريخية وإعادة الانتقاء السياسي

يقوم الخطاب الحضاري الصيني المعاصر على أطروحة مركزية مُفادُها أن الصين تمثل حضارة متصلة عبر الزمن، لم تعرف انقطاعات جوهرية في مسارها التاريخي، وأن النظام السياسي الحالي ليس سوى امتداد طبيعي لهذه الاستمرارية الطويلة. ويُقدَّم هذا التصور بوصفه دليلًا على خصوصية التجربة الصينية، وتمايزها عن التجارب الغربية التي تُصوَّر غالبًا باعتبارها قائمة على القطيعة والتحولات الجذرية. غير أن هذا البناء السردي، رغم ما يبدو عليه من اتساق، يخفي في طياته عملية انتقائية معقدة، يتم من خلالها إعادة ترتيب عناصر التاريخ بما يخدم أهدافًا سياسية معاصرة.

فالتاريخ، في هذا السياق، لا يُستحضَر بوصفه سجلًا موضوعيًّا للأحداث، بل يُعاد تشكيله ضمن منطق سردي يهدف إلى إنتاج معنى محدد، يخدم الحاضر ويبرر توجهاته. ويتم ذلك عبر آليتين متلازمتين: الأولى، إبراز عناصر معينة من الماضي وتضخيمها، مقابل تهميش أو إقصاء عناصر أخرى تُعدّ حساسة أو متعارضة مع الرواية الرسمية. فالأحداث المرتبطة بالأزمات السياسية، مثل احتجاجات ساحة تيانانمن، تُدفع إلى هامش الذاكرة أو تُمحى بالكامل من الفضاء العام، بما يعكس سعيًا واضحًا للتحكم في الذاكرة الجماعية وتوجيهها. وفي المقابل، تُعاد في الآلية الثانية صياغة شخصيات تاريخية محورية، مثل ماو تسي تونغ، بوصفها رموزًا للتحرير الوطني والاستقلال، مع تقليل التركيز على السياسات التي أدت إلى كوارث إنسانية واسعة النطاق.

هذا الانتقاء لا يعكس فقط رغبة في تبسيط التاريخ، بل يشير إلى وظيفة أعمق للخطاب الحضاري، تتمثل في تحويل الماضي إلى مورد سياسي، يُستخدم لإضفاء الشرعية على الحاضر. فالسردية الحضارية، بهذا المعنى، ليست مجرد استدعاء للذاكرة، بل عملية نشطة لإعادة إنتاجها، بحيث تتوافق مع متطلبات النظام السياسي الراهن. ومن هنا، يصبح التاريخ مجالًا للصراع الرمزي، حيث تتداخل المعرفة مع السلطة، ويُعاد تشكيل الوعي الجماعي وفق منطق محدد.

كما أن هذا البناء السردي يعتمد على توظيف مفهوم "الاستمرارية" بوصفه أداة لإضفاء الطابع الطبيعي على النظام السياسي القائم، بحيث يبدو وكأنه النتيجة الحتمية لمسار تاريخي طويل. غير أن هذه الاستمرارية -في الواقع- ليست معطىً موضوعيًّا، وإنما هي بناء سرديّ يُنتَج من خلال إعادة ترتيب الأحداث وربطها ضمن إطار تأويلي معين. وهذا ما يجعل الخطاب الحضاري ليس وسيلة للتفسير فحسب، بل أداة لإنتاج المعنى السياسي.

الخطاب الحضاري كأداة للتماسك الداخلي

يلعب الخطاب الحضاري دورًا محوريًّا في تعزيز التماسك الاجتماعي داخل الصين، حيث يتم توظيفه كأداة لإنتاج شعور جماعي بالانتماء، يقوم على ربط الأفراد بتاريخ طويل من الاستمرارية الحضارية، وعلى تأكيد خصوصية التجربة الصينية وتميزها. ويُبنى هذا الشعور عبر مزج عنصرين متكاملين: الفخر بتاريخ حضاري ممتد، والإحساس بذاكرة جماعية جريحة مرتبطة بما يُعرف بـ"قرن الإذلال"، وهي الفترة التي تعرضت فيها الصين لضغوط وتدخلات خارجية. هذا المزج بين الاعتزاز بالماضي والإحساس بالظلم التاريخي يخلق إطارًا عاطفيًّا قويًّا، يعزز من تماسك المجتمع ويمنح الخطاب الرسمي قدرة أكبر على التأثير.

في هذا السياق، لا يقتصر الخطاب الحضاري على كونه أداة معرفية، بل يتحول إلى وسيلة لإنتاج المشاعر الجماعية التي تلعب دورًا أساسيًّا في تشكيل الهوية الوطنية. فالفخر

الحضاري يولِّد شعورًا بالانتماء والاعتزاز، في حين يسهم استحضار الإهانة التاريخية في تعزيز الحساسية تجاه القضايا السيادية، مثل وحدة الأراضي، أو مكانة الصين في النظام الدولي. ومن هنا، يصبح الخطاب الحضاري عنصرًا فاعلًا في توجيه المواقف الشعبية، خاصة في القضايا التي تمس العلاقات الخارجية أو النزاعات الجيوسياسية.

ويتم نشر هذا الخطاب عبر منظومة متكاملة من القنوات، تشمل التعليم الرسمي، ووسائل الإعلام، والفضاء العام، إضافة إلى أشكال متعددة من الثقافة الشعبية. فمن خلال المناهج الدراسية، يتم ترسيخ سردية تاريخية محددة منذ المراحل الأولى للتعليم، في حين تقوم وسائل الإعلام بإعادة إنتاج هذه السردية بشكل مستمر، بما يجعلها جزءًا من الوعي اليومي للمواطنين. كما تسهم الاحتفالات الوطنية، والبرامج الثقافية، والرموز العامة، في تعزيز حضور هذا الخطاب في الحياة اليومية، بحيث لا يظل مجرد خطاب رسمي، بل يتحول إلى تجربة يعيشها المواطنون.

غير أن تأثير هذا الخطاب لا يقوم فقط على الإقناع العقلاني، بل يعتمد بشكل كبير على إنتاج حالة وجدانية مشتركة، تتجلى في ردود الفعل الشعبية تجاه قضايا، مثل تايوان أو صورة الصين في الخارج. فهذه الردود لا تعكس فقط مواقف سياسية، وإنما تعبر أيضًا عن ارتباط عاطفي عميق بالسردية الحضارية، التي تقدم هذه القضايا بوصفها امتدادًا لصراع تاريخي طويل. ومن هنا، يمكن القول إن الخطاب الحضاري لا يكتفي ببناء هوية وطنية، بل يسهم أيضًا في إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والدولة، من خلال ربط الانتماء السياسي بالانتماء الحضاري.

الخطاب الحضاري في مواجهة الغرب.. من التمايز إلى الصراع

لا يقتصر الخطاب الحضاري الصيني على الفضاء الداخلي، بل يتجاوز حدوده ليُصبح أداة مركزية في إعادة تموضع الصين داخل النظام الدولي، خاصة في سياق تزايد التوترات مع الغرب. ففي هذا الإطار، يُستخدم هذا الخطاب كوسيلة لمواجهة ما يُنظر إليه كهيمنة غربية على تعريف القيم السياسية العالمية، ولإعادة فتح النقاش حول مدى "عالمية" هذه القيم؛ فبدل القبول بمنظومة معيارية تُقدَّم بوصفها كونية، تقوم الصين بإعادة تأطير النقاش ضمن مفهوم التعددية الحضارية، الذي يفترض أن لكل حضارة خصوصيتها التاريخية والثقافية، وبالتالي حقها في تطوير نموذجها السياسي الخاص.

يندرج هذا الطرح ضمن رؤية أوسع ترى أن العولمة -كما تشكلت في العقود الماضية- لم تكن عملية محايدة، بل ارتبطت بشكل وثيق بانتشار نموذج غربي يقوم على الليبرالية السياسية واقتصاد السوق، وغالبًا ما اتخذ

طابعًا "تبشيريًّا" يسعى لفرض هذه القيم خارج سياقها الأصلي. وفي مواجهة ذلك، تسعى الصين لتقديم بديل سردي يقوم على فكرة "التناغم" بدل الصراع، و"التنوع" بدل التوحيد، معتبرة أن النظام الدولي ينبغي أن يقوم على احترام اختلاف المسارات الحضارية، لا على فرض نموذج واحد بوصفه معيارًا عالميًّا.

غير أن هذا الخطاب، رغم طابعه الظاهري التعددي، يحمل في طياته بُعدًا صراعيًّا واضحًا، إذ يتحول إلى أداة لإعادة تعريف موازين القوة الرمزية في النظام الدولي. فالصراع لم يعد مقصورًا على المجالات الاقتصادية أو العسكرية، بل امتدَّ إلى مستوى المعاني والقيم، إذ تسعى كل قوة لفرض تصورها الخاص للعالم بصفته الأكثر شرعية أو ملاءمة. ومن هنا، يصبح الخطاب الحضاري جزءًا من صراع أوسع بين نماذج سياسية متنافسة، تتجاوز حدود الدولة لتشمل تصورات مختلفة للشرعية، والسيادة، والتنمية.

كما أن هذا الخطاب يستهدف جمهورَيْن في آن معًا: فهو مُوجَّه نحو الداخل لتعزيز الشعور بالتفوق الحضاري والاستقلال عن الغرب، ومُوجَّه كذلك نحو الخارج لكسب دعم دول أخرى، وخاصة دول الجنوب العالمي، التي قد تجد في هذا الطرح بديلًا عن الهيمنة الغربية. ومن هذا المنظور، يشكل الخطاب الحضاري أداة دبلوماسية تسعى لبناء تحالفات رمزية، قائمة على فكرة التعددية ورفض المركزية الغربية.

الازدواجية الخطابية.. بين الداخل والخارج

يتميز الخطاب الحضاري الصيني بدرجة عالية من المرونة والقدرة على التكيّف، حيث يتم توظيفه بشكل مختلف وفق السياق والجمهور المستهدف، وهو ما يعكس طبيعته كأداة استراتيجية متعددة الوظائف. فعلى المستوى الداخلي، يُستخدم هذا الخطاب لتعزيز الشرعية السياسية للنظام، من خلال ربطه بسردية حضارية طويلة، تُضفي عليه طابعًا تاريخيًّا عميقًا، وتجعله يبدو امتدادًا طبيعيًّا لمسار حضاري مستمر. كما يسهم في توحيد المجتمع حول رؤية مشتركة، تقوم على الفخر بالهوية الحضارية، والتمايز عن "الآخر" الخارجي، وخاصة الغرب.

وفي المقابل يتخذ الخطاب نفسه، على المستوى الخارجي، طابعًا أكثر اعتدالًا وبراغماتية، حيث تُعاد صياغته ليخدم أهدافًا دبلوماسية، منها تقديم الصين كقوة مسؤولة تسعى للتعاون الدولي، واحترام التنوع الثقافي، وبناء نظام عالمي أكثر توازنًا. ففي هذا السياق، يتم التركيز على مفاهيم مثل "الحوار بين الحضارات" و"التناغم العالمي"، بدل التأكيد على التفوق أو الخصوصية، بما يسمح للصين بكسب شرعية دولية أوسع وتخفيف المخاوف المرتبطة بصعودها.

غير أن هذه الازدواجية الخطابية لا تخلو من توتر بنيوي، إذ يتطلب الخطاب الداخلي تأكيدًا قويًّا على التفوق الحضاري والاستقلال عن الغرب، في حين يستدعي الخطاب الخارجي تبنّي لغة أكثر انفتاحًا وتعاونية. هذا التباين يعكس التحدي الذي تواجهه الصين في الموازنة بين تعزيز تماسكها الداخلي والحفاظ على صورتها الدولية، خاصة في ظل بيئة دولية تتسم بالحساسية تجاه الخطابات التي تحمل طابعًا تفوقيًّا أو صراعيًّا.

كما يكشف هذا التفاوت عن طبيعة الخطاب الحضاري بوصفه أداة مرنة لا تنتمي إلى منظومة فكرية ثابتة بقدر ما تُستخدم وفق مقتضيات السياق. فهو خطاب قابل لإعادة الصياغة والتكييف، بما يسمح بتوظيفه في مجالات متعددة، من التعبئة الداخلية إلى الدبلوماسية الدولية. ومن هنا، فإن فهم هذا الخطاب يتطلب النظر إليه ليس فقط كمجموعة من الأفكار، بل كأداة استراتيجية تُستخدم لإدارة التوترات بين الداخل والخارج، وبين الهوية والمصلحة، ضمن إطار ديناميكي يعكس تعقيد موقع الصين في النظام الدولي المعاصر.

الاقتصاد كشرط للشرعية.. من النمو إلى التأطير الحضاري

لا يمكن فهم صعود الخطاب الحضاري في الصين بمعزل عن التحولات الاقتصادية العميقة التي شهدتها البلاد منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، حيث شكلت معدلات النمو المرتفعة والنجاح التنموي المتسارع الأساس المادي لشرعية النظام السياسي. فقد تمكنت القيادة الصينية، من خلال تحقيق طفرة اقتصادية غير مسبوقة، من نقل مئات الملايين من المواطنين خارج دائرة الفقر، وإعادة دمج الصين في الاقتصاد العالمي كقوة إنتاجية وتكنولوجية صاعدة. هذا الإنجاز لم يكن مجرد نجاح اقتصادي، بل تحول إلى مصدر أساسي للشرعية السياسية، حيث ارتبطت مكانة النظام بقدرته على تحقيق الازدهار والاستقرار.

غير أن هذه الشرعية القائمة على الأداء الاقتصادي -رغم قوتها- ظلت عرضة للتقلبات، خاصة مع دخول الاقتصاد الصيني مرحلة من النضج النسبي، وتراجع معدلات النمو مقارنة بالسنوات السابقة. ففي هذا السياق، برزت الحاجة إلى إعادة تأطير هذا النجاح ضمن رؤية أكثر استدامة، تتجاوز المؤشرات الاقتصادية القصيرة المدى، وتربط الحاضر بمسار تاريخي طويل. ومن هنا، يظهر الخطاب الحضاري كإطار بديل أو مكمل، يُعيد تعريف الشرعية السياسية على أساس مزدوج يجمع بين الإنجاز المادي والانتماء الحضاري.

هذا التحول يعكس إدراكًا ضمنيًّا لدى صُنَّاع القرار بأن الاعتماد الحصري على النمو الاقتصادي لم يعد كافيًا لضمان الاستقرار على المدى الطويل، وخاصة في ظل التحديات البنيوية التي تواجه الاقتصاد الصيني، مثل تباطؤ النمو، والتحولات الديموغرافية، والتنافس التكنولوجي مع القوى الكبرى. وبالتالي، يصبح الخطاب الحضاري وسيلة لإعادة إنتاج المعنى السياسي للنجاح الاقتصادي، من خلال إدراجه ضمن سردية أوسع تُبرز استمرارية الصين الحضارية، وتقدم صعودها المعاصر بوصفه "عودة تاريخية" وليس مجرد إنجاز ظرفي.

كما أن هذا التأطير الحضاري يسمح بتحويل التركيز من النتائج الاقتصادية المباشرة إلى مشروع طويل المدى، يستند إلى مفاهيم مثل النهضة الوطنية، واستعادة المكانة التاريخية، وبناء مستقبل يتجاوز الأفق الاقتصادي الضيق. ومن هذا المنظور، لا يُستخدم الخطاب الحضاري فقط لتعويض التراجع النسبي في الزخم الاقتصادي، بل لإعادة تعريف معايير النجاح نفسها، بحيث لا تُقاس فقط بمعدلات النمو، بل أيضًا بقدرة الدولة على تجسيد مشروع حضاري متكامل.

الصين وصراع النماذج.. نحو نظام دولي متعدد السرديات

يكشف الخطاب الحضاري الصيني عن تحول أعمق في طبيعة النظام الدولي، يتمثل في الانتقال من مرحلة هيمنة نموذج واحد إلى مرحلة تعدد السرديات المتنافسة حول طبيعة النظام العالمي. ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ساد تصور مفاده أن النموذج الليبرالي الغربي يمثل المسار النهائي للتطور السياسي والاقتصادي، وأن العولمة ستقود إلى نوع من التوحيد القيمي والمؤسسي. غير أن صعود الصين، إلى جانب قوى أخرى، أسهم في تقويض هذا التصور، وفتح المجال أمام بروز نماذج بديلة تسعى لإعادة تعريف قواعد اللعبة الدولية.

في هذا السياق، لا تكتفي الصين بتعزيز قوتها الاقتصادية أو العسكرية، بل تسعى لإنتاج خطاب بديل يُعيد صياغة المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي، مثل السيادة، والتنمية، والشرعية السياسية. فبدلًا من التركيز على الديمقراطية الليبرالية كشرط للشرعية، تطرح الصين نموذجًا يقوم على الأداء، والاستقرار، والخصوصية الحضارية. وبدلًا من تصور العولمة كعملية توحيد، تقدمها كفضاء للتعدد والتعايش بين نماذج مختلفة.

هذا التحول يعكس انتقال الصراع الدولي من مستوى المصالح المادية إلى مستوى أعمق يتعلق بالمعاني والتصورات. فالدول لم تعد تتنافس على الموارد أو النفوذ فحسب، بل كذلك على القدرة على تعريف القيم والمعايير التي تحكم النظام الدولي. ومن هنا، يصبح الخطاب الحضاري أداة مركزية في هذا الصراع، حيث يُستخدم لإضفاء الشرعية على نموذج معين، ولتقويض شرعية النماذج المنافسة.

كما أن هذا التعدد في السرديات يفتح المجال أمام إعادة تشكيل التحالفات الدولية، خاصة فيما يُعرف بالجنوب العالمي، حيث قد تجد بعض الدول في الخطاب الصيني بديلًا عن النموذج الغربي، أو على الأقل وسيلة لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية. ومن هذا المنظور، فإن صراع النماذج لا يعكس فقط تنافسًا بين قوى كبرى، بل يشير إلى إعادة توزيع أوسع للسلطة في النظام الدولي.

خاتمة

تكشف هذه الدراسة أن الخطاب الحضاري الصيني لا يمكن اختزاله في كونه مجرد تعبير ثقافي أو أيديولوجي، بل يمثل أداة استراتيجية متعددة الوظائف، تُستخدم في آن معًا لتعزيز التماسك الداخلي، وإعادة إنتاج الشرعية السياسية، وإعادة تموضع الصين داخل النظام الدولي. فهو خطاب يعمل على مستويات متعددة، يجمع بين التاريخ والسياسة، وبين الهوية والمصلحة، وبين الداخل والخارج، ضمن إطار ديناميكي يعكس تعقيد التحولات الجارية.

كما يعكس هذا الخطاب تحولًا أوسع في طبيعة القوة في العلاقات الدولية، حيث لم تعد تُقاس فقط بالقدرات المادية، مثل الاقتصاد أو القوة العسكرية، بل أيضًا بالقدرة على إنتاج سرديات مقنعة، قادرة على التأثير في الإدراك الجماعي، وتشكيل التصورات العالمية. ومن هنا، يصبح الصراع المعاصر صراعًا على المعنى بقدر ما هو صراع على المصالح، حيث تسعى الدول لفرض رؤاها للعالم، وتقديم نماذجها بوصفها الأكثر شرعية أو قابلية للاستدامة.

وعليه، فإن فهم الخطاب الحضاري الصيني يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد، تأخذ في الحسبان تداخله مع الاقتصاد والسياسة والتاريخ، وتضعه ضمن سياق أوسع من التحولات التي يشهدها النظام الدولي، في مرحلة تتسم بتزايد التعقيد والتعددية. فالصين، من خلال هذا الخطاب، لا تسعى فقط لتعزيز موقعها، بل إلى إعادة تعريف قواعد اللعبة الدولية، بما يعكس طموحًا يتجاوز حدود الدولة ليطال بنية النظام العالمي ذاتها.

في هذا الإطار، لم يعد الصراع الدولي مقصورًا على النفوذ المادي أو المصالح المباشرة، بل امتد ليشمل مستوى أعمق يتعلق بتعريف العالم ذاته، وتحديد معاييره، ورسم ملامح مستقبله. ومن هنا، فإن الخطاب الحضاري يصبح أحد المفاتيح الأساسية لفهم هذا التحول، بوصفه أداة تعكس -في وقت واحد- صعود قوى جديدة، وإعادة تشكيل المعنى في العلاقات الدولية المعاصرة.